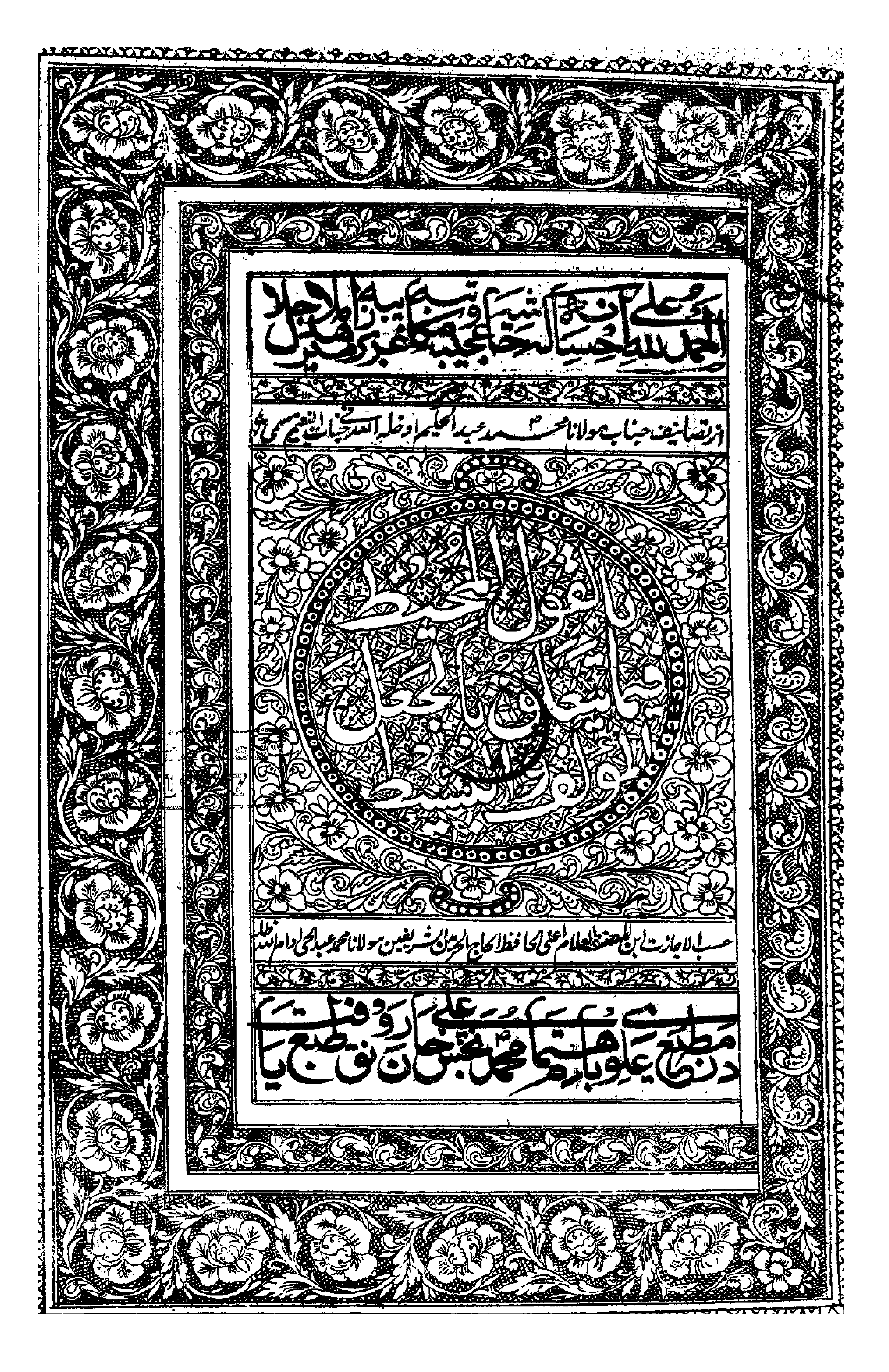

الحمد لله علی احسانه که رساله عجیب مشتمل بر فوائد غریبه
از تصانیف جناب مولانا محمد عبد الحلیم ادخله الله جنات النعیم مسمی به
القول المحیط فیما یتعلق بالحوض البسیط
حسب الاجازت ابن المصنف العلامه المفتی الحافظ الحاج الحرمین الشریفین مولانا محمد عبد الحی دام الله ظله
در مطبع علوی باهتمام محمد علی بخش خان رونق طبع یافت

داخله نمبر	١١٣٣٤
فن نمبر	الف ٨
نمبر	[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

كيف لا نحمده من تحير جناب المسبل الى ادراك كنه من تحير عقولنا الى احاطة ثنائه نحن لشيء وكيف لا نصلي على من لولاه لما تعلق بنا الجعل
وعلى آله وصحبه الكرام اللهم صل عليه وعلى آله خير الآل الذين تمسكوا بالدليل لقمع بنيان الكفر والضلال وبعد فيقول المفتاق الى رحمة ربه الكريم
محمد عبد الحليم ابن مولانا محمد امين الله الانصاري اللكنوي قدس اسرارهم الله القوي قد التمس مني بعض الاحباب وخلص الاصحاب
المولوي محمد علي الديانولي صانه الله الباري عن الحدثان رسالة في تحقيق الجعل منطوية على حل قول الواحد من حاشيتي الزاهد على حاشية الجلال
فحررتها مع تشتت البال لغاية الاستعجال وسميتها بالقول المحيط فيما يتعلق بالجعل المؤلف والبسيط ورتبتها على مقدمة وقولين متمسكا بحبل
خالق الثقلين وعلام الغيوب في كل امر وباب انه هو نعم المولى ونعم النصير مقدمة في تعيين الجاعل يجب ان يذعن بان
الجعل والايجاد مختص بجناب الحق تعالى عن النقائص وانكر ذلك بعض السفهاء فقالوا ان وجود العالم من غير سبب حاصل
بالبخت والاتفاق واستدلوا عليه بان تاثير المؤثر اما في حال وجود المتاثر فيلزم تحصيل الحاصل او في حال عدمه فيلزم اجتماع النقيضين قال
المحققون الجواب عن هذه الشبهة للسفهاء وقد اعترضوا عليه بانه يرد عليهم في التغير بان القول حصول الشيء بعد عدم الحصول او في
حال الحصول فيلزم حصول الحاصل او في حال العدم فيلزم اجتماع النقيضين فما هو جوابكم فهو جوابنا والجواب التحقيقي انه فرق بين تاثير المؤثر في زمان
وجود المتاثر وتاثيره بشرط وجود الاثر وتحصيل الحاصل انما يلزم على الثاني ونحن لا نقول به بل نقول ان تاثير المؤثر في زمان وجود
المتاثر وقد حصل بهذا التاثير الوجود والذي وقع التاثير في زمانه فعليك التفكر بافكار الصائب وقد اتفق المتكلمون والصوفية
ومحققو الحكماء على ان لا خالق الا الله وما ترى من علائق الظاهر فانما هي روابط وشرائط ليست مؤثرة وموجدة فان الوجدان السليم
شاهد على ان الاسكاف ليس فيه [illegible] التاثير واما المعتزلة فيقولون ان افعال العباد شرا كان او خيرا مخلوقة للعباد وبعض الفرق الاخرى
قالوا ان افعال العباد من الشرور مخلوقة للعباد ولنا النصوص القاطعة من الكلام الرباني كما قال الله تعالى والله خلقكم و

ما تعلمون من الكتب الكلامية مشحونة بابطال مقالات ملاحدة الصوفية وقال ابو البركات البغدادي من الحكماء انسبوا المعلولات التي هي في المرتبة الاخيرة الى المتوسطة والمتوسطة الى الغاية والواجب ان ينسب الكل الى المبدا الاول والجعل المرتب شروطا معدة لافاضته تعالى عليها في تحصيل ان يكون الحق فالصحيح ان يكون علة الوجود الا ما هو بري من كل وجه عن معنى ما بالقوة فالحق ان الايجاد مختص بالواجب والمحتاج في الوجود الى الغير كيف يفيد الوجود للغير وحققوا الصوفية الصافية قالوا انه لا جعل ولا ايجاد بالمعنى الذي يختلف فيه العامة من الحكماء بل الخلق مظاهر الحق وهو الظاهر في كل شيء بالكل في نفسه الا وجه فليس شيء ما سوى موجود بل الموجود هو الواحد الاحد واطلاق الموجود على الخلق كاطلاق الشمس على الماء المشمس من باب تقوم شعاع الشمس ظلها على الماء ومن هذا اراد بالجعل ما ورد في كلمات الحق تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم وليس بين الخلق والحق اتحاد ولا حلول كما قال الشيخ الاكبر محي الدين ابن العربي قدس سره من قال بالحلول فهو معلول ومن قال بالاتحاد فهو اهل الالحاد هذا امر لا يفهمه اهل الظواهر بل العرفا اهل الشهود والعرفان ممن وفق وتفصيل الكلام لا يسعه المقام

القول الاول المشتمل على كلامين

الكلام الاول

في تبيين المذهب في الجعل فالمشهور مذهب الاشراقية والمشائية وتحرير محل النزاع بينهما ان اثر الجعل بالذات اما ان يكون نفس الماهية او الوجود واتصافها به فالاشراقيون الى الاول فالجاعل جعل الماهية فلا يكون تحت الجعل المجعول فقط بجعل الجاعل ويعبر عن تلك المرتبة المجعولية بتقرر الذات وقوام الماهية وفعلية الماهية لما تقدم على الوجود الا تقدما بالمكان بل تقدما بالماهية وعند بعض المعتزلة تقرر الماهية منفك عن الوجود والكلام مشحون بابطال هذا الكلام واما ان يكون مفاد الهلية التركيبية الحملية ومفاد جعل الشيء شيئا وتصييره اياه فيكون تحته مجعول ومجعول اليه والاول جعل بسيط والثاني جعل مؤلف فالاشراقية ذهبوا الى الجعل البسيط وقالوا الجاعل يجعل نفس الماهية واليه الاشارة في كلام امير المؤمنين الخليفة الرابع بالحق يعسوب العرفاء علي ابن ابي طالب كرم الله وجهه ما شاء الاشياء الا بمشيته فان معناه جعل من الشيء الاشياء لا معنى المحال لكان من جعل معدوم وفي شعر الحافظ الشيرازي شعر گفتم این جام جهان بین بتو کی داد حکیم گفت آن روز که این گنبد مینا میکرد حیث قال این گنبد مینا میکرد ولم يقل این گنبد را مینا میکرد واما المشائية فاشتهر في كلامهم الجعل المؤلف وقالوا الجعل جعل الماهية موجودة فاثر الجاعل هو مفاد الهلية التركيبية واما الشيء والوجود اي طرفاها فاقتران التبع هذا على المشهور وقال رئيس المتاخرين ان القائلين بالجعل المؤلف لبعض اتباع المشائية وقال المحقق الطوسي ان الحكماء وافلاطون لا ينكرون الجعل البسيط كذا قيل فتفطن ثم استدل كل من الفريقين على مختاره فالاشراقية واتباعهم استدلوا على الجعل البسيط بدلائل منها ان كل ما فرض اثر الجاعل موجودا كان او اتصاف الماهية بالوجود او الاتصاف بالاتصاف يكون ماهية من الماهيات فينتهي القول بالمؤلف الى البسيط فهو الحق وفيه بحث من وجوه الوجه الاول ان الوجود والاتصاف به والاتصاف بالاتصاف ليس لها ماهية خارجية فانها اعتبارات ذهنية والقائل بالجعل البسيط انما يقول بجعل الماهية الخارجية فلا يلزم الانتهاء الى الجعل البسيط ولا يجب ان الضرورة حاكمة بعدم الفرق بين الموجود الخارجي والذهني في المجعولية وعدمها فالتخصيص تحكم وان اختلج في صدرك ان المجعول هو الممكن والممكن ما يكون موجودا خارجيا فادفعه بانه شاع بينهم اطلاق الممكن على الموجود في نفس الامر وان لم يكن موجودا خارجيا على افادة المحققين والوجه الثاني ما اورده رئيس المتاخرين في الافق المبين محاصلا ان اثر الجعل البسيط ماهية ملحوظة بالاستقلال واثر الجعل المؤلف معنى رابطي بين ذات الممكن والوجود ملحوظ على انه غير مستقل آلة لملاحظة حال الطرفين وهو اتصاف الماهية بالوجود وان لوحظ الاتصاف بالاستقلال لا يصلح لتعلق الجعل المؤلف كما ان النسبة التامة الجزئية حيث انها لوحظت بالاستقلال لا تصلح لان تكون متعلقة للتصديق ولا يخرج ذلك ماهية الاتصاف عن الحاجة في ثبوتها الى الجعل المؤلف بل من حيث الالتفات اليه بالذات دخل في متعلق الجعل بالعرض وبالجملة لا ينتهي الجعل المؤلف الى البسيط فلا بد عليك ان الاستقلال وعدمه تابعان لالتفات اللاحظ واثر الجاعل ليس تابعا له فليس مدار الخلاف بين القول بالجعل البسيط والجعل المؤلف على الاستقلال وعدمه ولكن يحقق رئيس المتاخرين ان اثر الجعل البسيط عند القائلين به نفس الماهية مع قطع النظر عن الوجود

٦٣

ع اي السيد الباقر ١٣ منه

ف ١

ع منها اي السيد الباقر ١٣ منه

ع اي السيد الباقر ١٣ منه

مستقلة كانت كماهية الانسان او غير مستقلة كالمعاني الحرفية الحاصلة في الذهن حين تصورها بكنهها … ولا ما …
كالمركبات الخبرية وتركيب الجعل المؤلف عند قائليه اي اشتمال الماهية بالوجود ماهية كانت او غيرها بالاشتمال ما هو من مرتبة الحكاية فانها ماهية الحكاية
نوع من جنس الحكاية وهو هم حكاية بغير … بالاشتمال ما هو في مرتبة المحكي عنه وقد اراهم بقيود علمت … شرح … من مفاد الهيئة التركيبية فاحسن …
واذكر الى الاقوال الثلاثة … لثبات ما افاده السيد الهروي في حاشيته على شرح المواقف بقوله انما يلزم الانتهاء الى الجعل البسيط لو كان … شيء …
يتعلق الجعل بالذات وهو غير مسلم فانه ليس نصا على تقدير الجعل المؤلف … يتعلق الجعل بها اولا وبالذات بانضمامها ثانيا وبالعرض انتهى …
بعض المتأخرين من ان … السيد الهروي ليس بمستقيم لان كل ما يفرض … وغير … التحليل … يلزم تعلقه بالماهية
هي هي فغفلة … السيد الهروي بالشيء الواحد … الماهية التي هي مجعولة عند القائلين بالجعل البسيط بمرتبة التعلم فالغرض … هذه …
والتي يتعلق الشيء فتفكر ومنها ان الجعل بالذات لا بد ان يكون … بالاعتبار … ضرورة وقدم …
والوجود امر اعتباري … الاتصاف … الجعل … فيه المطلوب في الافق المبين
في ظرف الوجود ولا في نفس الماهية ثم العقل بضرب من التحليل ينتزع عنها الموجودية والصيرورة المصدرية ويصفها بها ويحملها عليها على ان مصداق الحمل
ومطابق الحكم نفس الماهية بحسب ذلك الظرف لا امر زائد … فصح الحمل انتهى … العقد … العقود … المجعول
فقد يكون امرا اعتباريا … على تقدير الجعل المؤلف ايضا لقول ان اصحاب الجعل المؤلف لا يقولون ان الماهية مجعولة
حتى يكفي كونها حيثية … عن المجعول … وما قال الفاضل السنديلي … من ان الامر الانتزاعي يكون له ثبوت في الخارج وان كان
مغايرا … الماهيات مستقلة … ارتفاع النقيضين … ولو كان للانتزاعي ثبوت في الخارج
لزم اتصاف كل ممكن بصفات غير متناهية موجودة في الخارج فان كل ممكن مع ما عداه من الاشياء … متناهية … المغايرة … اللازم
باطل فكذا الملزوم و… ارتفاع النقيضين بمعنى ان لا يكون … مطابقا للمحكي عنه ونفس الامر مستحيل … بمعنى ان يكونا … عن الخارج وعدم
وجود الانتزاعي في الخارج … فاطلب من المبسوطات ومنها ما اورده السيد الهروي في حاشيته على شرح المواقف بقوله الجعل اما ان يتعلق
بنفس الماهية بالذات ويتعلق بها بالعرض او لا يتعلق بها اصلا لا بالذات ولا بالعرض فعلى الاول ثبت المدعى وعلى الثاني يلزم تأخر الماهية من حيث هي
عن الماهية من حيث الوجود … عن العارض والضرورة العقلية تشهد بخلافه وعلى الثالث يلزم امتناع الممكن من حيث هو ممكن والوجدان
السليم يحكم ببطلانه كيف وكل شيء … باطل … الى العطف … انتهى … نختار الشق الثاني اي تعلق الجعل بها ثانيا
بالعرض … الواسطة في العروض … الاتصاف … منسوب الى الماهية من حيث هي ايضا لارتباطه بها … وتقدم ما بالذات على ما بالعرض
في الواسطة في العروض ممتنع فان اتصاف ما بالعرض … اتصاف ما بالذات كاتصاف جالس السفينة بالحركة … كذا اورده
بعض المتعددين … تقول … الشق اي تعلق الجعل بالماهية بالعرض بمعنى الواسطة في العروض … الى الشق الثالث اي لا يتعلق الجعل
بالماهية اصلا واما ثانيا فبانا نختار الشق الثاني والماهية من حيث هي هي وان تقدمت على الماهية المخلوطة بالذات لكنها متأخرة عنها جعلا
ولا ضير في تقدم الشيء على الشيء ذاتا وتأخره عنه … وهذا ما افاده … المحققين قدس سره … وما قال افضل العلماء … تأخر
الماهية عن الماهية المخلوطة بالوجود في حكم الجعل … متأخرة عن انضمام … ولا معنى بلا انضمام على هذا
التقدير … الايراد مبني على انضمام الوجود وقد عرفت انه … بعض الرسائل … الماهية لما تفرع على الوجود … فكيف
يصح تقدمها بحسب … نفس الامري ففيه ان التقدم بحسب الماهية … الانفكاك … الواقع فكون الشيء … التقدم وكون الشيء
ما … متأخر فالماهية متقدمة بهذا المعنى والوجود متأخر وليس العكس والتقدم بهذا المعنى لا ينافي تأخر الماهية في كونها … منافاة

٦٤

المنافاة حينئذ تقدم الماهية واما ثانيا فباختيار الشق الثالث ولا يلزم استغناء الممكنات في الجاعلية حينئذ بحيث منها الى قبل الممكن
من جعل جاعل فالاختلاط لا سيما وان تقدم بنية بعد منهم فتدبر ومنها ان الافق المبين من ان الوجود حقيقة صيرورة الماهية ان يحمل
قوام الماهية من حيث الصدور عن الجاعل يصح حمل الوجود بمصداقه فلو استغنت من حيث سنخ قوامها عن الجاعل صدق حمل الوجود عليها من حيث الذات ايضا
فتخرج عن حيطة الامكان وهو باطل فيحتاج الى الجاعل من حيث سنخ القوام واصل التقرر وفيه اطلاق بخصه ما قال السيد الباقر من ان مصداق
حمل الوجود على الماهية من حيث انها مستندة الى الجاعل اعم من ان يكون استنادها اليه من حيث هي هي او من حيث الوجود فلو استغنت عنه من حيث
واحتاجت اليه من حيث الوجود لا يلزم حمل الوجود في مرتبة اصل الذات حتى تخرج عن حيطة الامكان لو سلمنا ان مصداق حمل الوجود هو الماهية من حيث
استنادها الى الجاعل من حيث هي هي خاصة فلا نسلم ان الماهية من حيث هي هي على تقدير الجعل المؤلف مستندة اليه وانما تكون مستندة بجعل
[illegible] لكونها اثرا له بالعرض وقال بعض المتأخرين الماهية لو كانت من حيث الذات مستغنية عن الجاعل لكان مصداق حمل الوجود ذاتها من حيث
الذات فلا يتصور الاستناد والاحتياج الى الجاعل من حيث الوجود وفيه بعد فتفكر ومنها ان الفرقان الحميد ناطق بحقية الجعل البسيط حيث قال
عز من قائل وجعل الظلمات والنور حيث ترك المفعول الثاني ولا معنى للجعل المؤلف منه واما التاويل بان المفعول الثاني محذوف على ما جوزه
[illegible] مفعولي جعل قليلا كما صرح به الشيخ الرضي فتقدير الآية جعل الظلمات والنور موجودة او بان الجعل بمعنى [illegible] والنور بمعنى الوجود والظلمات
بمعنى الماهيات فتقدير جعل الماهيات مع الوجود [illegible] فلا يبعد عن المرام ما يتبع حسن الكلام وان حمل على [illegible] الارض فرشا
فانه يؤول الى الجعل المؤلف [illegible] لا ينكرون استعمال لفظ الجعل بمعنى التصيير في كلام العرب انما ينكرون تخلل الجعل بين الماهية
والوجود وكون اثره بالذات الوجود او الاتصاف وهذا لم يثبت بتلك الآية ويمكن ان يقال ان جعل في تلك الآية بمعنى خلق وقوله فراشا حال
فلا يثبت بها الجعل المؤلف على ما في الجلالين وغيره وبهذا التاويل في كل ما يكون مثل تلك الآية ومنها ما اورده بعض الفضلاء من ان الوجود
المصدري نفس صيرورة الذات [illegible] موجودا في نفس الامر زائدا على نفس الذات فيضم اليها فبجعل الاتصاف جعل صيرورة الذات [illegible]
[illegible] الى جعل الماهية كما لا يخفى على المتامل فتامل ومنها ما قرره بحر العلوم نور الله مرقده من ان لا معنى لمجعولية الاتصاف لانه مجعولية منشأه
اذ لا تقرر ولا قوام للانتزاعي الا بحسب المنشاء فاذا الجعل يكون تقرر مصداقه الذي يصح عنه الحكاية بقولنا الماهية موجودة وليس اثره وجود
الاتصاف ونحوه فانه فرق بين ان يكون الاتصاف متحققا في الخارج وبين ان يكون الشيء متصفا بالوجود في الخارج وليس شيء يصلح للمصداق
سوى الماهية فيكون هي اثر الجعل لا غير فيتضح من جعل الاول ان [illegible] انتزاع الاتصاف ليس تقرر الماهية وفعليتها حتى تفتقر الى الجعل البسيط
بل المنشاء نفس الماهية من حيث الاستناد الى الجاعل [illegible] الا ان يقال ان الحيثية حيثية تعليلية لا توجب تعدد المصداق فان قلت فما الخروج
والثاني ان الماهية في مرتبة التقرر [illegible] اعتبار انها متقررة محضة وهذا الاعتبار لا يتعلق بها الجعل بالذات واعتبار انها منشاء لانتزاع
الوجود الانتزاعي وهذا الاعتبار يتعلق بها الجعل فلا اثر للجعل البسيط بل يثبت الجعل المؤلف هذا بناء على تغاير الاعتبار بدون تغاير الملحوظ
والمعنون يستوجب اختلاف الاحكام وفيه تامل فتامل ومنها ان مجعولية الاتصاف لا يتصور الا بان يكون الصفة امرا عينيا فالجاعل حين جعل
الماهية متصفة بالوجود اما ان يجعل الوجود موجودا فالجعل كالمستوجب لسواد قائما بالاسود فيلزم ان يكون للوجود وجود ويتسلسل واما ان لا يجعله
موجودا فكما كان في العادم من الفاعل ليس الا نفس الماهية العينية وفيه ان هذا الدليل مبني على ان الاتصاف منحصر في الاتصاف الانضمامي
الخارجي وعلى ان الاحتياج منحصر في الاتصاف بالاوصاف العينية وكلا الحصرين في قيد المنع فلا تعويل ومنها ان محصل الجعل المؤلف تعلق
الجعل بالنسبة الشخصية التي هي في درجة المحكي عنه على ما تقدم فالمراد بنسبة ما جعل [illegible] النسبة الشخصية بنسبة شخصية نحو ما [illegible] تخلل الجعل بين
ونفسه بعد غير معقول [illegible] الجعل [illegible] النسبة الشخصية المفروضة موجودة متحققة لنسبة اخرى هي متعلق الجعل حقيقة وهي نسبة الوجود الى

قوله وفيه تامل فان لقائل ان يقول ان اختلاف الاحكام باختلاف الحيثيات انما يكون اذا كانت الحيثيات في جانب [illegible] واما اذا كانت في جانب المصداق [illegible] فلا يستوجب اختلاف الاحكام [illegible]

لان النسبة يحصل الكلام الى هذه النسبة الثانية وهكذا فيلزم تسلسل النسب فلا يكون شيء من النسب الغير المتناهية مجعولة بالذات فلا يكون شيء منها متحققا بالغير
لامتناع تحقق ما بالعرض بدون تحقق ما بالذات فلا مصير لهم الا الى القول بان المراد من جعل تلك النسبة اخراجها من الليس الى الايس في مرتبة متقدمة على الفعلية
فهو الجعل البسيط وقد مر انه ليس هو الجعل البسيط الذي نحن فيه بالذات للماهية مع قطع النظر عن الخلط وتلك النسبة وان كانت ماهية لكنها ليست مما نحن
بصدده فتدبر وستنبهك ان جعل الشخص هو جعل الطبيعة فان الشخص هو الطبيعة انما الفرق بحسب الاعتبار فاذا تعلق الجعل بسيطا كان او مركبا
تعلق بالانسان بالضرورة وليس جعل الشخص جعل شخص آخر فليس جعل زيد جعل عمرو فتدبره وهذا من المعضلات اذ لو ثبت هذا فاذا فرض تعلق الجعل
بالنسبة التشخيصية الارتباطية بين وجود وشيء لانه لا يتعلق الجعل بماهية النسبة والا لزم جعل الشخص بدون جعل الكلي بعينه ولو كانت نفس الماهية مجعولة
فالجعل الا البسيط وهو المطلوب وهو مولف على الجعل بماهية النسبة موجودة فاثر الجعل في النسبة بالمطابقة بماهية النسبة وجودها وهذه النسبة
ماهية النسبة مغاير للنسبة المفروضة في وجوده وجعل احد الفردين من الكلي ليس جعل الفرد الآخر منه على التقرير الذي ذهب عليه كما ان هذا
البيان السابق فلا ايراد عليه بما اورد عليه فتدبر فان قلت لما كان اثر الجعل بالذات عند الاشراقية نفس الطبيعة
من حيث هي هي فلا يتعلق الجعل بالذات بالجزئيات فانها ماهية بشرط شيء وهو خلاف صرائحهم قلت التشخص عند المحققين عبارة عن الطبيعة
المعروضة للتشخص بحيث يخرج القيد لتقييدها عن الملحوظ ودخولها في الملاحظة فالطبيعة نفسها وان كانت كلية لكنها جزئية باعتبار اللحاظ فالجزئي اي
الشخص هو عين الطبيعة فمجعولية الطبيعة بالذات هي عين مجعولية الشخص فلا يلزم الخلاف نعم لو كان التشخص عبارة عن الطبيعة مع
التشخص بنحو القيد في الملحوظ كما هو مشرب البعض فلا يتعلق الجعل البسيط بالذات بالشخص لكنه لا اعتداد له على ما حققه المحققون وتفصيل ذلك
في حاشيتنا المسماة بالقول المسلم بحاشية شرح السلم فمن شاء الاطلاع فارجع اليها واما المشائية فاستدلوا على مذهبهم بدليلين الاول ان علة
الاحتياج الى الجاعل هو الامكان وهو كيفية نسبة الوجود الى الماهية اي كيفية التساوي في المحمول وهو الماهية باعتبار الوجود لا الماهية من حيث
هي فلا اثر بالذات هو الاتصاف ومفاد الخلط لا الماهية من حيث هي فهذا الحق على الجعل المولف ولا يخفى عليك ضعف هذا الدليل فانا لا نسلم ان الامكان
هو كيفية نسبة الوجود الى الماهية بل الامكان عبارة عن صلاحية الماهية للمعلولية فيجب ان يكون الاثر بالذات هي نفس الماهية فان الامكان صفتها
وهو علة الاحتياج الى الجاعل فهذا الحق على البسيط ولو سلمناه فلا نسلم ان الامكان بهذا المعنى المسلم علة الاحتياج بل علة الاحتياج هو نفس
صلاحية الماهية للمعلولية ولو سلمناه فلا نسلم انه علة لاحتياج الماهية اليه مطلقا بل هو علة احتياج الماهية اليه باعتبار الوجود فلا يلزم منع
احتياج الماهية من حيث هي هي الى الجاعل وكيف ولها في كل مرتبة احتياج فتدبر ولو سلمناه نقول يجوز ان يكون الاحتياج بطريق خاص بحيث
يكون المتبوع اعني الماهية محتاجا الى الجاعل من حيث الذات والتابع اعني الوجود والاتصاف محتاجا اليه بواسطة المتبوع فتقرر البسيط فان
قلت انه قال بعض المتكلمين ان علة الاحتياج الى الجاعل هو الحدوث لا الامكان فكيف تم هذا الدليل قلت فيه شيء على ما فيه من بعض
تحريرات حمل الاستاذ العلامة ادام الله علوه ومجده انه لو كان علة الاحتياج الى الجاعل لكان الوجود بعد الحدوث بلا علة
اذ لا يطلق عليه الحدوث ان الممكن ليس بمستلزم بالنظر الى نفس الذات عن الضرورة الطرفين فلا بد له من علة والا لزم الترجيح بلا مرجح وان
الوجوب والامتناع بنفس ذاته علة تامة للاستغناء عن الجاعل وانتفاء العلة التامة علة تامة لانتفاء المعلول فانتفاء الوجوب والامتناع يكون
علة تامة لانتفاء الاستغناء ونفي الاستغناء عبارة عن الاحتياج والا يلزم ارتفاع النقيضين وانتفاء الوجوب والامتناع عبارة عن الضرورة
الفعلية واللافعلية وهو ان هذا هو الامكان فيكون الامكان علة للاحتياج لا الحدوث فتامل وتحمل **والثاني** ان الجعل يستدعي
المجعول والمجعول اليه فليس الا في الجعل المولف وفيه ان استدعاء الجعل مطلقا لهما ممنوع فالبسيط يكتفي على المجعول فقط **والثالث**
ان الجاعل ان جعل الماهية ماهية فلا يلزم المجعولية الذاتية ولا الجعل الموجودة فلم يترتب اثر وشأن الجعل لا بد ان يكون امرا عينيا فلم يبق

الاول

٦٦

الثاني

الثالث

فلیس الا الاتصاف فهو اثر الجعل فیه ای الاتصاف ایضا انتزاعی فلا فرق بینه وبین الوجود وان قیل ان الاتصاف وان کان انتزاعیا لکن منشأ الامر
عینی قیل فکذا منشأ الوجود فلا فرق فانحصر ان یکون مجعول الماهیة لا بمعنی ان الجاعل جعل الماهیة ماهیة حتی یلزم المجعولیة الذاتیة کما فهم المستدل بل بمعنی ان
الجاعل یقرر الماهیة ویخلق منشأ انتزاعها وبعبارة اخری ینتج الیس ولبطلان الذات الی صفحة الایس بل تقرر الحقیقة فلا ضیر والرابع ان ثبوت الشیء ٥ الرابع
لنفسه ضروری فکیف یتخلل الجعل بین الماهیة ونفسها حتی تتقرر بالجعل البسیط واجیب بانه مبنی علی عدم تصور الجعل البسیط فان التخلل انما یلزم علی المؤلف لا البسیط
فانه نفس الماهیة علی التحقیق الذی مر آنفا والخامس ما [illegible] المحقق السندیلی [illegible] وهو یقتضی تمهید مقدمات الاولی ان المصداق له معنیان
الاول المحکی عنه ویطابق القضیة والثانی ان المصداق الحمل ای ما یکون [illegible] بحیث لو لم یتحقق لم یصدق القضیة والثانیة ان الماهیة من حیث هی
محکی عنها الحمل الذاتیات اما فی حمل العوارض فالمحکی عنه الماهیة مع حیثیة انضمامی وانتزاعی والثالثة ان المجعولیة کل مرتبة تابعة لمجعولیة المحکی عنها
الا ان یکون تابعة للحیثیة ما لیس بمحکی عنه واذا تمهدت هذه المقدمات اتضح فنقول الماهیة التی یعبرون عنها بالفعلیة والتقرر وغیرها ومجعولیتها اثر الجعل
البسیط اما ان یکون المراد بها نفس الماهیة من حیث هی هی المحکیة عنها الحمل الذاتیات علی المعنی الثانیة فیکون حمل الذاتیات فی جملها علی المعنی الثانی
ولیست محکیة عنها الحمل الوجود وغیره من العوارض [illegible] فی الثانیة فلا یکون حمل الوجود وغیره من العوارض محتاجا الی الجعل [illegible]
علی ما فی المقدمة الثالثة وهو خلاف صرائح الاشراقیة او یکون المراد بها انفسها مع خلط امر زائد فیرجع الی الجعل المؤلف ومما یجب علیک
ان تعلم ان الثانیة منافی لما قال المحقق فی موضع آخر ما یطابق الحمل فی الوجود والذاتیات معا هو الماهیة المتقررة مع قطع النظر
عن المنافات لقول من صرح بکون الماهیة من حیث هی هی محکیة عنها العوارض فی الملاحظة التی هی موجبة فیها من حیث هی هی مسلم کیف [illegible]
هذا اللحاظ [illegible] لکن الوجوب [illegible] عدم کونها محکیة عنها البعض العوارض فی الواقع لان [illegible] مفهوم [illegible] فی بعض الملاحظات لا یستلزم ٦ السادس
امکان الانفکاک بینهما فی الواقع لنفس الامر [illegible] فتدبر والسادس ان الجعل المؤلف هو مختار الشیخ الرئیس فانه سئل حین [illegible] الشمس
عن مجعولیة الماهیة فقال ما جعل [illegible] الشمس مشمشا بل جعل الشمس موجودا ویمکن ان یقال ان هذا القول لا یدل الا علی ان اختار المؤلف لم لا یجوز انه
لم یتعرض لجعل البسیط لغموضه فان قلت ان الشیخ ما تعرض بل نفی جعل الماهیة صریحا قلت ما نفی الجعل البسیط بل نفی جعل الماهیة ماهیة وهو منفی
عند قائلی الجعل البسیط ایضا علی ما قد مر والسابع ان کل مفهوم زائد علی الماهیة یکون ثبوته لها من تلقاء العلة علی ما تقرر عندهم ولذا عرفوا العرضی ٧ السابع
بالمعلل والذاتی بالغیر المعلل والوجود زائد علی [illegible] علی ما تقرر فی الالهیات فلو لم یکن [illegible] لما احتاج الی علة جاعلة [illegible] ما تقرر
عندهم وفسر التعریفان المذکوران فلا بد من ان یکون اثر الجعل الاختلاط الذی [illegible] علیک ان هذا الدلیل لا یفید التحقیق انما هو جدلی یفید الزام
الخصم ویثبت اعترافه بما ذکر من التقرر وهو منتقض بثبوت الامکان للممکن فانه زائد علی الممکن ثابت له بالذات لا من تلقاء العلة فانه قد صرح شارح
المواقف وغیره بان الوجوب والامتناع قد یکونان بالذات وقد یکونان بالغیر واما الامکان فلا یکون الا بالذات وما وقع فی قولهم الممکن لذاته
فالتقیید بقوله لذاته [illegible] ان قیل ان الامکان امر سلبی لیس من العوارض حتی یکون ثبوته بالذات او بالغیر قلت ان المشائین قائلون الامکان
وجودی [illegible] الاثبات قاعدتهم من ان کل حادث فهو مسبوق بمادة واما التعریفان المذکوران فلا یسلمها الخصم بل القول العرضی هو الخارج المحمول
والذاتی هو الداخل فی الذات وغیر الخارج فتدبر وانظر مبحث الحدوث والقدم یتجلی لک الامر الاتم والثامن ان سبق الماهیة علی الوجود ٨ الثامن
لیس من الاقسام الخمسة المشهورة للسبق وقد لزم من مجعولیة الماهیة فی نفسها وقیل ان سبق الماهیة علی الوجود نوع آخر من اقسام السبق سوی الخمسة
المشهورة لقید السبق بالماهیة ولیس السبق منحصرا فی الخمس الا تری ان سبق الذاتیات علی الماهیة خارج عنها صرح به السید الباقر وغیره والتاسع ان ٩ التاسع
المنافات اذ لا یمتنع وجوده فیستحیل فیها سلب الشیء عن نفسه واذا کانت مجعولة بجعل فیصح سلب العدم عن نفسه مطلقا [illegible]
الصدق [illegible] علی نفسه فضلا من ان یصدق علیه شیء آخر والمحتاج الی الجاعل هو بالذات هو الخلط بالوجود لا نفس الماهیة [illegible] ان تعلم ان صدق

67

بالشي على نفسه حيث البحر و الاستلزام صدقه عليها بشرط الوجود فلا يصح سلب الشي عن نفسه بالحمل الاولى كما لا يصح سلبها قالوا ان كان مفهوم الحمل حمل نفس
بالحمل الاولى و السر في ذلك ان كل مفهوم فهو بالقياس الى نفسه ضرورية ولهذا اذا كان الحمل الاولى على النسبة الحمل بالضرورة فيمتنع سلب المقابل الذي تحقق
ان الوجه فيمتنع عن وجود الموضوع فالشي مسلوب عن نفسه عند عدمه فان عند عدمه تقع الماهية فيصدق سلب جميع الاشياء حتى سلب نفسها عنها الحكم
فالمعدوم مسلوب عن نفسه كما افاده شارح التجريد[1] ثم ان المجعول في الحمل الاولى الغير الموضوع فاذا وجد صدق هذا من الحمل على حمله معا وتحقق الحمل الذي التام
اصلا الا اذا اختلط المحمول الذي ليس بسلب نعم الحمل الشائع يتوقف على الوجود فان المناط فيه الاتحاد في الوجود فلا يصح بدون الوجود فعند عدمه يصح سلب
المقابل فتثبت الاثنان والمذهب الثالث ما اخترعه واختاره الصدر الشيرازي وسماه جعلا بسيطا وهو ان اثر الجعل بالذات ليس الماهية ولا الاتصاف
بل الوجود وتصدى لابطال ما هو الاشراقيين والمشائين في الشواهد الربوبية وغيرها اما التصدي لابطال ما هو الاشراقيين فبوجوه منها ان الماهية
لو كانت بحقيقتها مفتقرة الى الجاعل لزم كون الجاعل مقوما لها في حد نفسها واللازم باطل فان الجاعل من العلل الخارجية بحيث لا يتصور مع انا نتصور
مع الذهول عن الجاعل بجميع الفاصل وفيه اما اولا فبان اللزوم ممنوع بعدم تقويم الذاتي للذات وتقويم الجاعل للمجعول قال رئيس المتاخرين[2] في الافق المبين
ما حاصله ان فاقة الماهية الى الجاعل فاقة صدورية وفاقتها الى الذاتي فاقة في التقوم والتحصل فالماهية تحتاج الى الجاعل في الخروج
من الليس الى الايس بان يكون اثره بنفسها لا بحسب نفس قوام الذات فعليك التدبر واما ثانيا فبان المجعول عندكم الوجود فيقتضي هذا الوجه
ان لا يكون هو مجعولا ايضا فهذا الوجه هادم للاساس مطلقا فما هو جوابكم فهو جوابنا **ومنها** ان الماهية لو كانت بحسب الذات مجعولة لكان مفهوم
المجعول محمولا عليها حملا ذاتيا لا حملا متعارفا عرضيا وهو خلاف مذهبكم وفيه ومع جميع ما ذكر اولا ان الماهية لما كانت بحسب النفس مرتبطة
بالجاعل فلا يكون مصداق حمل المجعول عليها هي نفس الماهية من حيث هي حتى يكون حمله عليها حملا ذاتيا بل مصداقه هي الماهية من حيث الاستناد الى الجاعل
فالحمل عرضي ويمكن ان يقال ان الاستناد الى الجاعل ليس امرا زائدا على المجعولية بل هو عينه انما التغاير لفظا فتدبر والثاني ان هذا الوجه بعينه جار
فيما اخترتم من ان المجعول هو الوجود فما هو جوابكم فهو جوابنا **ومنها** ان الماهية تكون متحدة الافراد فلو كانت مجعولة فاما ان لا يتبعها
تشخص فلزم وجود الماهية المجردة وهذا محال او يتبعها تشخص واحد فيلزم الترجيح بلا مرجح فان نسبة الماهية الى جميع التشخصات على السواء
او يتبعها جميع التشخصات فيلزم وجود الافراد الكثيرة الغير المتناهية حين جعل الماهية وهذا كما ترى وفيه انا نختار انه يتبعها التشخص الواحد
فمجعولية الطبيعة عين مجعولية الشخص ولا يلزم الترجيح بلا مرجح فان اثر الجعل هو الماهية باي تشخص كانت وخصوصية التشخص الخاص
انما جاءت باستعداد من المادة او امر من الامور الخارجية فتدبر **ومنها** ان تشخص الماهية زائد عليها على ما ثبت في الالهيات قال القوم
ان الشي ما لم يتشخص لم يوجد فما لم تتشخص الماهية بواحد من التشخصات لم تصدر عن الجاعل فليس اثر الجاعل بالذات هي نفس الماهية من حيث هي هي
وفيه انه ليس معنى الاشراقيين ان الماهية اثر الجعل ولها التقدم على الوجود والتشخص انفكاكا كما في نفس الامر حتى يقال انها ما لم تتشخص لم تصدر بل غرضهم
ان جعل الشخص عين جعل النوع فلما وقع اثر الجعل على نفس الماهية صارت متشخصة وموجودة الا ان للماهية تقدما بالماهية على الوجود والتشخص فتلك
قبلية بالذات على الوجود ومساوقة اثر بالعرض **ومنها** ان الماهية لو كانت مجعولة فحيا علمها يكون لان ما لها فان حالة الشي تكون لانه او لوازم الماهية
اعتبارية على مذهبكم فيلزم كون الجاعل اعتباريا او هو الواجب تعالى عنه وفيه اما اولا فبان المقدار لازم لماهية الصورة مع ان الشيخ
قائل بوجود المقدار في الخارج كما نقله آقا حسين الخونساري في حاشيته على الحاشية القديمة فليس ان لوازم الماهية اعتبارية واما ثانيا
فبما قال بعض المستعدين[3] من ان اللوازم التي تتصف بها الماهية لا تنفك عنها في حد الوجودين تكون اعتبارية عندهم غير موجودة في الخارج
الا اللوازم التي تكون غير منفكة ولا يكون منشاؤها من الماهية اتصاف ناعتية والعلل لوازم المعلولات من قبيل الثاني فلا يلزم اعتبارية
الجاعل ويؤيده ما قال السيد الهروي في حاشيته على شرح المواقف من ان لوازم الماهية ليست سواء اعتبارية والا لما اتصفت الماهية بها في

ف ١ منه — [1] اى العلامة الطوسى رح ١٢ منه
[2] اى السيد الباقر ١٢ منه
ف ٢ منه
ف ٣ منه
ف ٤ منه
ف ٥ منه — [3] بعض المستعدين للكمال ... ١٢ منه

في الذهن لامتناع اتصاف المعدوم في ظرف بوجود في ذلك الظرف وفيه شيء تأمل وأما التصدي لابطال ما هي المشائين فما أثر لفاعل الوجود بحيث يكون
امرا موجودا والاتصاف امر اعتباري لا يصلح لكونه اثر الجاعل الموجود وحيث لا مذهب عليك ان الوجود المصدري ايضا امر انتزاعي على ما مر فلا يكون
اثر الجاعل فيما هو جوابه فهو جوابنا ثم بعد ابطال اي الاشراقية والمشائية على زعم الصدر الشيرازي فتحقيق مذهبه وهو ان الوجود واثر الجعل بالذات
هو الوجود وهو امر واحد بسيط كلي هو الموجود والصادر عن الجاعل بالحقيقة والماهيات تابعة للوجود في الجعل والجعل بالذات ليس الا نحو الوجود
لان الوجودات المتعددة وبانه يلزم ح ان لا يوجد شيء من الممكنات فان الممكن بالنسبة وجوده اليه وعدمه اليه بالسوية ليست بضرورية فلو كانت الممكنات
الموجودات بجائز سلب الوجود عنها ويجوز سلب الشيء عن نفسه فهو من المستحيلات كذا اورد الفاضل السنديلي رح وقد رد المستعد الالمعي بانه ما اختاره
ان اثر الجعل هو اتصاف الوجود بالماهية وتفصيله ان هيهنا وجودين وجود الاول هو امر اعتباري مع معنى مصدري متحقق في نفس الامر باعتبار العقل
وانتزاعه والثاني هو الوجود بمعنى ما به الموجودية وهو الوجود الحقيقي وهو في الممكن اثر لانه موجود بغيره فمصداق حمل الوجود بالمعنى المصدري ومبدأ
حمله عليه امر زائد عليه وفي الواجب عينه لانه موجود بذاته فالواجب وجود حقيقي قائم بذاته ومتعقل منتزع من ذلك الوجود الحقيقي الماهية في حد نفسها
ويحمل عليها الوجود المصدري المأخوذ من نفس ذلك الوجود فصفة الماهية بالحقيقة هي الموجودية المصدرية وما يتقدم عليها بالذات هو الوجود
الحقيقي واذا وعيت هذا فان اثر الجعل اما نفس الماهية فهو باطل لكونها اعتبارية انتزاعية والامر الاعتباري لا يكون متعلقا بالجعل او الوجود بالذات
اما الوجود المصدري فقط وهو ايضا بهذا الدليل بعينه او اتصاف الماهية بالوجود المصدري فهو باطل بمثل ما مر او نفس ذلك الوجود فهو باطل
الا اتحاد بين الجاعل والمجعول والخالق والمخلوق او اتصاف ذلك الوجود الحقيقي بالماهية الاعتبارية وهو الحق فان قلت ان في ذلك الاتصاف امر اعتباري
فكيف يكون اثرا للجعل فان اثره امر عيني قلت ليس المراد من الاتصاف ما هو في مرتبة الحكاية بل امر كائن في درجة المحكي عنه والاتصاف حكاية وتعبير
٦٩ ولا يخفى عليك مرتابا في ان هذا الدليل وجدانا لا يفيد سوى ان الماهيات موجودة في الخارج وليست امورا اعتبارية ونتعقبها الدليل كما تحكم
الكلام على الالهيات فعليك بمطالعة الكلام الكلام الثاني في بيان تخلل الجعل بين الذات ونفسها وذاتياتها وعدمه مما ينبغي ان يعلم ان
الجعل المؤلف عند المشائين لا يتوسط بين الشيء ونفسه كقولنا الانسان انسان ولا بينه وبين شيء من ذاتياته كقولنا الانسان حيوان لانتفاء الخلط الخلطي
الماهية حيث هي هي فنسبة الخلط هيهنا نسبة الوجوب بلا بد في تعلق الجعل المؤلف من نسبة الامكان حتى تتغير النظر بالجعل واما تعلق مطلق الجعل
بالذاتيات فمما لا بد منه فانما الجاعل الامكانية كيف توجد وكيف تتقرر بدون الجاعل المبدع فلا بد لها من جاعل فجاعل الذات هو
جاعلها وجعل الذات عين جعلها وليس للذاتيات جاعل على حدة غير جاعل الذات وجعل على حدة غير جعل الذات فالذي جعل الانسان جعله حيوانا والسواد لونا
لذاته لا لشيء آخر يجعله لونا فان جعله سوادا جعله لونا فما قالوا من ان الجعل لا يتخلل بين الشيء وذاتياته معناه انه لا يحتاج هيهنا الى جعل مستأنف
لا انه هيهنا غنا عن الجعل وهذا ما استقر عليه عرش تحقيق المحققين كالمحقق الطوسي والعلامة الشيرازي وغيرهما ومن هيهنا انكشف فساد قول
رئيس المتأخرين في الافق المبين وتبعه بعض المستعدين من ان خلط الذات والذاتيات لا يكون بتقنيع وتمثيله بقولنا الانسان
انسان او حيوان لا يجوز صدق الجعل من جهة الخلط وان احتج الى لحاظ تقرر الموضوع فالجعل البسيط بماهية الانسان ثم هو بنفسه الانسان حيوان
لا بجعل مؤلف اصلا ولا ينفصل عن ذلك الجعل البسيط مستوفى تحصله وقد بينه بتفصيل لا مزيد عليه فان كل ما في مجال المناقشة واما لوازم الماهية
كثبوت الزوايا الثلث للمثلث فقد قال العلامة الشيرازي تبعا للمحقق الطوسي ما محصله انها كانت ممتنعة الرفع في الوجود والوهم قال ان
الفاعل جعل المثلث فزوايا مثلثه ذاته وكان كذلك الا كانت الزوايا الثلث ممكنة اللحوق الا لحوق بالمثلث وكان يجب تصور الثلث
وهو محال الامتناع تحققه وبهذا القول يتخلل بين الماهية ولوازمها جعل مؤلف عند المشائين بل كما جعل المثلث فزوايا ثلث علة نفس المثلث لا غير
وعند البعض علة علة الحقيقة توسطها واحد فيه فانه يجوز اسناد المعلول الى العلة القريبة والبعيدة وعلى هذا المعنى كون الخ جاعلا

مع
الفاضل اسمعيل القاضي

مع
بعض المعاصرين

عه رئيس المتأخرين
السيد الباقر ۱۰۴۱ه

عه بعض المستعدين
المولوي محمد شاه ۱۲۸۰ه

بجاعل ان ليس الفاعل مع بان الحقيقة وجاعلها فلا فرق بين الذاتي واللازم لان اللازم لم يمتنع استناده الى الماهية لتأخره عنها بان تأخر كان بخلاف
الذاتي لتقدمه عليها بالتقدم كان فيتعين استناده الى علة الماهية وقال السيد الهروي في حاشية شرح المواقف لكن الجعل تعلق اولا بالماهية ثم
يتعلق بلوازمها على سبيل الاستتباع من غير جعل مستأنف لضرورة ان الماهية بحسب نحو تقررها ووجودها تستدعي الاتصاف بها انتهى ثم اتى الانواع بغير
من تحجير تخلل الجعل بين الماهية ولوازمها ليس بسديد اما العوارض الممكنة الانسلاخ بالنظر الى نفس الماهية كقولنا الانسان موجود والجسم ابيض فالجعل المؤلف
عند المشائيين متخلل بين العرض والذات عندما في مرتبة التقرر متحد بهما من الماهية من حيث هي هي ومحمولها في مرتبة متأخرة والاشراقية يعترفون بتخلل
الجعل البسيط على ما مر **والقول الثاني** في تحرير لزوم المجعولية الذاتية لو تعلق الظرف بجعل في الخطبة التهذيبية يجب ان يعلم انه وقع في خطبة التهذيب وجعل
لنا التوفيق خير رفيق وقال العلامة الدواني ان تعلق لنا بجعل ركيك من حيث المعنى قد مر السيد الهروي في حاشيته على الحاشية الجلالية التهذيبية
وجه الركاكة بقوله وذلك لان الخير معتبر في مفهوم التوفيق بحسب العرف الشرعي فاذا تعلق الظرف بجعل يكون المجعول والمجعول اليه التوفيق
وخير رفيق وهما الا متحدان لان تخلل الجعل بينهما الامتناع تخلله بين الشيء وذاتياته انتهى قوله وذلك اي الركاكة وذكر لكون الركاكة مصدرا
وهو ما يستوي فيه المذكر والمؤنث قوله لان الخير الخ وتقرير هذا القول على ما هو المشهور بان الخير يعتبر بحسب الذي اتيه في مفهوم التوفيق شرعا
لكون التوفيق عبارة في الشرع عن جعل الاسباب موافقة للمطلوب الخير وان كان في اللغة عبارة عن جعل الاسباب موافقة للمطلوب خيرا كان
او شرا فاذا تعلق الظرف هو قوله لنا بجعل يكون المجعول هو التوفيق والمجعول اليه خير رفيق وهو ذاتي للتوفيق فيلزم تخلل الجعل بين الشيء وهو
التوفيق وذاتياته وهو خير رفيق واللازم باطل لان الجعل يقتضي نسبة الامكان بين المجعول والمجعول اليه وذاتيات الشيء لا تنفك عن ذلك
الشيء فجعل الذات هو وجودها من جعل الذاتيات هو وجودها اما سمعت من ان النسبة بين الذات والذاتي نسبة الضرورة والوجوب فكيف يجوز العقل
كون احدهما مجعولا والآخر مجعولا اليه على ما قدم تحقيقه واذا بطل اللازم بطل الملزوم ويرد عليه منع الاول لا نسلم ان الخير ذاتي لمفهوم التوفيق بل يجوز
لم لا يجوز ان يكون حال الخير بالنسبة الى التوفيق كحال البصر بالنسبة الى العمى بان يكون نسبة المطلوب الى الخير معتبرة في مفهوم التوفيق ويكون القيد
اي الخير خارجا عن التوفيق لا جزء له والثاني انا سلمنا ان الخير ذاتي للتوفيق فنقول ان الخير معتبر في مفهوم التوفيق على انه صفة للمطلوب
ومعلوم ان الخير بهذا الاعتبار ليس مجعولا اليه وانما وقع هنا مجعولا اليه على انه صفة للتوفيق وهو بهذا الاعتبار ليس جزءا للتوفيق
فلا يلزم المجعولية الذاتية والثالث ان المجعول اليه ههنا خير رفيق وهو ليس جزءا للتوفيق فان الذاتي هو مطلق الخير وذاتية المطلق لا تستلزم
ذاتية المقيد فلا يلزم تخلل الجعل بين الشيء وجزئه فان قلت ان الخير مطلق بالقياس الى خير رفيق فيكون خير رفيق مجعولا اليه ههنا ليستلزم
كون مطلق الخير ايضا مجعولا اليه لاستلزام كون المقيد مجعولا اليه كون المطلق مجعولا اليه فقد لزم تخلل الجعل بين الشيء وجزئه قلت انه ما لزم
من الاستلزام المذكور الا تخلل الجعل بين الشيء وجزئه بالعرض لا بالذات وتخلل الجعل بينهما بالعرض غير ممنوع انما الممنوع تخلل الجعل المستأنف
بين الشيء وجزئه بالذات وهو لم يلزم فما لزم ليس بممنوع وما هو ممنوع ليس بلازم وهو آنفا كل من يقول ان الرفاقة مطلقا سواء كان خيرا او شرا
لازم بين لوجود التوفيق مع قطع النظر عن كون الخير معتبرا في مفهومه شرعا وعدم اعتباره في مفهومه لغة لامتناع وجود التوفيق بدون
الرفاقة [illegible] ويحكم في قول المصنف لنا التوفيق الخ لنفس الخير وهو ذاتي لمفهوم التوفيق شرعا فقد لزم تخلل الجعل بين الشيء وجزئه
[illegible] والرابع ان تخلل الجعل بين الشيء وذاتياته انما يستحيل فيما يكون من الماهيات الحقيقية لا فيما [illegible] من الماهيات الاعتبارية وماهية
في الماهية التوفيق اعتبارية ليست حقيقية فلا استحالة فيها في لزوم المجعولية الذاتية والجواب عنه ان الدليل الذي ابطل به المجعولية
الذاتية هو [illegible] في الماهيات الحقيقية [illegible] يجري في الماهيات الاعتبارية فلا وجه للتخصيص والفرق بين الماهيات
الحقيقية والاعتبارية [illegible] فان التوحيد [illegible] في الماهيات الحقيقية بحسب الحقيقة [illegible]

في الماهيات الاعتبارية انما هي بحسب اعتبار المعتبر والتفاته الى الاشياء وجعلها شيئا واحدا والفرق بينهما سوى هذا الفرق فالحكم باستحالة المجعولية

الذاتية في احدهما دون الآخر ما هذا الا تحكم بحيث السر فيه ان الماهية الاعتبارية وان كانت موجودة بلا اعتبار الا ان ذاتياتها لا تتخلف عنها وان كانت

اعتبارية فان الذاتيات التي اعتبرناها بعينها باحدها جنسا والآخر فصلا كيفما وجد نفس الذات فلا اعتبارية فلا يحتاج في ثبوتها للماهية الاعتبارية الى جعل

مستانف وسيأتي التحقيق على من [illegible] الى الابصار [illegible] الخامس ما افاده بحر العلوم رح من ان تأتي تجريد التوفيق عن التخيير فلا يكون التخيير

على هذا التقدير محتاجا في مفهوم التوفيق حيث انه ذاتي له فلا يلزم المجعولية الذاتية والجواب عنه ما افاده جدي واستاذي قدس الله سره تقديره

موجه بامر بين وهذا [illegible] فان المراد من الالفاظ المستعملة ما هو المعتبر فيها بحسب العرف فالخير ما كان معتبرا في مفهوم التوفيق

بحسب العرف فكيف يحمل على ان المحذور انما تعلق به اخذ مفهوم التوفيق بحسب العرف [illegible] عن معنى التخيير فهو خارج عن البحث

والكلام ليس فيه. السادس ان فرقا بين الجزء المفهومي والجزء الحقيقي الاترى ان البصر جزء لمفهوم العمى فانه عدم البصر لا جزء حقيقي فنقول ان

الخير جزء لمفهوم التوفيق لا الحقيقة فتخلل الجعل بين الشيء وجزئه انما يمتنع في جزء الحقيقة لا في جزء المفهوم فلا محذور ههنا والجواب عنه على ما يفيد

من كلام قدوة السالكين [illegible] معجزة من معجزات سيد المرسلين العارف بالحق اخي جدي مولانا احمد عبد الحق السمالي [illegible] قدس

الله سره بطريق التوضيح ان التوفيق امر عرضي من الامور الاعتبارية ليس جزؤها الحقيقي الا ما هو جزؤها المفهومي فاذا كان الخير جزء المفهوم

التوفيق كان جزءا حقيقيا ايضا واذا ثبت بطلان التقرير السابق فالتقرير الآن الصدق [illegible] باشارة استاذي وجدي

سعد العلوم العقلية والنقلية قدس الله سره وهو ان الكلام في قول السيد المحشي الخير عوض عن المضاف اليه وهو الرفيق فتوضيح كلامه

ان خير رفيق معتبر في مفهوم التوفيق الشرعي باللزوم فانه لازم لماهية التوفيق لا يكون الا خير رفيق فلو تعلق الظرف بجعل يكون المجعول

هو التوفيق والمجعول اليه خير رفيق فلزم تخلل الجعل بين الشيء ولازمه واللازم محال فان لازم الشيء يمتنع انفكاكه عنه والاحتياج الى الجعل

مستانف انما يكون فيما يمكن انفكاكه عن شيء على ما مر فاذا بطل اللازم بطل الملزوم واما اذا تعلق الظرف بالرفيق فيكون [illegible]

فلا ريب في ان خير رفيق ليس بلازم للتوفيق العرفي فلا يلزم تخلل الجعل بين الشيء ولازمه [illegible] هذا التقرير لا يناسب كلام

السيد المحشي رح اذ هو صرح بلزوم تخلل الجعل بين الشيء وذاتياته والذاتي انما يطلق على الجزء دون اللازم [illegible] الذاتي لا يمكن انه

لا يطلق على اللازم فلان الذاتي له معنيان احدهما المنسوب الى الذات سواء كان داخلا في الذات او جزءا لها او خارجا عنها غير منفك

عنها اي اللازم والآخر ما يكون منسوبا الى الذات بالدخول فقط ومراد المحشي من الذاتي ههنا المعنى الاول دون الثاني فافهم [illegible] على هذا التقرير

اعتراضان ضعيفان اما الاول [illegible] جدي استاذ المحققين رح [illegible] توضيحه لان لازم الذات لا يتخلف عن الذات في ظرف من الظروف ذهنا

كان او خارجا [illegible] ماهية الاربعة وجدت الزوجية [illegible] لا يكون خير رفيق بالنسبة الى التوفيق كذلك لان

الكفار يتصورون مفهوم التوفيق وحقيقته ولا يحصل لهم خير المرافقة فلهم خير رفيق لازم للتوفيق بحسب الوجود الخارجي ولوازم الوجود الخارجي

يمكن تخلفها بالاتفاق فلا يشتبه والجواب عنه بان المراد باللازم في التقرير المذكور هو اللازم البين بالمعنى الاعم وهو عبارة عما

يلزم من تصوره مع تصور [illegible] النسبة بينهما الجزم باللزوم لا اللازم البين بالمعنى الاخص وهو عبارة عما يلزم تصوره من تصور الملزوم

وحده ولا ريب في ان خير رفيق ليس لازما بينا بالمعنى الاخص لمفهوم التوفيق كما ذكره المورد لانه لازم بين لمفهوم التوفيق بالمعنى الاعم

فانا نعلم بالضرورة ان من تصور معنى التوفيق وخير رفيق والنسبة بينهما جزم باللزوم بينهما فعدم حصول خير المرافقة في حق الكفار حين تصورهم

مفهوم التوفيق الذي هو ملزومه لا ينافي اللزوم البين بالمعنى الاعم وهو المطلوب والثاني انه لما لزم من تعلق الجعل تخلل الجعل بين

الشيء ولازمه وهو باطل فلا بد [illegible] من ان الجعل ايضا باطل فقال المحقق الدواني [illegible] ان تعلق الجعل [illegible] اذ التركيب [illegible]

٤١

والتدقيق والجواب عنه من جهتين احدهما ان المعلق لنا الجعل المستقيم المتكلف هو المؤلف هو الجعل بمعنى خلق ووصل بعضكم حرف حيث هذا من التوفيق
والجعل الذي يتعدى الى مفعولين حتى يلزم المجعولية بين الشيء ولوازمه ولكنه لما كان لا يخلو عن تكلف الا انه اختار الدرس الجعل الذي هو قطع بعد مرة
ليصلح ان الحمل احدهما على الآخر هو التصيير فحمل الجعل على الخلق خلاف الظاهر فنقول لكن لما كان تسميتها بالمركب امرا ادبيا المركب معناه المجاز
اي ليس علاقة من المعنى الحقيقي حتى يلزم القدح فيه بذلك آخر ما اردنا ايراده في هذه الرسالة والحمد لله على اختتام هذه والصلاة والتسليم على خاتم
ببلدة جونفور فرغ من تعليقها السرور في الواحد والعشرين من شهر شوال المنسلك في سنة تاسع وستين بعد مضى الالف والمائتين
من هجرة رسول الثقلين عليه وآله صلوة رب المشرقين ما دام وجود القمرين

خاتمة الطبع

بفضله تعالى ستة كتاب مفيد طلاب يعني حاشية بحر العلوم حضرت مولانا ابو العياش عبد العلي نور الله مرقده بر حاشية سيد زاهد هروي متعلقه رسالة قطبيه ديگري حاشيه بر حاشيه از حاشيه كشف المكتوم في حاشية بحر العلوم از تصانيف جناب مولانا محمد عبد الحليم روح الله روحه الكريم سيوم رساله محققه مسماة بالقول المحيط فيما يتعلق بالجعل المؤلف والبسيط از افادات مولاناي ممدوح الشان صاحب الاجازت ابن المحشي المصنف العلام الذي اشتهر بين الانام جناب افادت مآب حاج الحرمين الشريفين حضرت مولانا محمد عبد الحي ادام الله فيضه على سائر الطلاب در مطبع علوي باهتمام خاكسار اميدوار رحمت پروردگار عاصي محمد علي بخش خان درماه جمادي الآخرى ١٢٩٣ هجري مطابق ماه جون ١٨٧٦ع طبع پوشيد اميد كه جمع ستة كتاب مذكورين كسي صاحب بلا اجازت مولاناي ممدوح الصفات قصد طبع نفرمايند وزير بار نقصان يكديگر نشوند فقط

اشتہار عام

بخدمت صاحبان مطابع نزدیک و دور و تاجران باہمت ذی مقدور معروض خدمت فائز البرکت ہی کہ حاشیہ بحر العلوم مولانا محمد عبد العلی مرحوم مع تحشیہ کشف المکتوم فی حاشیۃ بحر العلوم تمام وکمال تا مذہب منصور و رسالہ قول المحیط فیما یتعلق بالجعل المولف والبسیط یہ دو کتاب تصنیف والد ماجد جناب حاج الحرمین الشریفین مولانا ابو الحسنات محمد عبد الحی ادام اللہ فیضہ کی ہیں باجازت مولانای موصوف مطبع علوی میں باہتمام محمد علی بخش خان مالک مطبع کے طبع ہو کر شایع ہو گئیں کوئی صاحب بدون اجازت مولانا ممدوح الصفات کے قصد چھاپنے یا چھپوانے کا نہ فرماویں ورنہ زیر بار نقصان … ہونگی اطلاعاً گذارش خدمت ہی فقط مرقوم ماہ جون ١٨٧٦ع

واسطے سند اس امر کی کہ یہ کتاب چھپی ہوئی مطبع علوی کے ہی مہر مطبع ثبت کی گئی